

## أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات الاستثمار في العملات الرقمية

أ. م. د. مجدي الجعبري

كلية الإدارة والاقتصاد - الأكاديمية العربية في الدنمارك

تاريخ التقديم للنشر: ٢٠٢١/١٠/١٢ تاريخ القبول للنشر: ٢٠٢١/١١/٢٨

### ملخص البحث.

يهدف هذا البحث إلى القاء الضوء على طبيعة العملات الرقمية والمشاكل التي تواجه تداولها ومخاطر الاستثمار فيها، وموقف الدول والمؤسسات المالية من التعامل فيها، والرؤية المستقبلية لها وإمكانية الاستثمار فيها، وقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

- ان الاستثمار في العملات الرقمية بوضعها الراهن محفوف بالمخاطر.
- لا يوجد أي إفصاح عن المعلومات المتعلقة بتعاملات العملات الرقمية.
- لا توجد اية لوائح أو نظم تحكم سوق العملات الرقمية.
- لا توجد معايير واضحة لتقييم أسعار العملات الرقمية.
- يقوم سوق العملات الرقمية على المضاربة وليس على عوامل العرض والطلب.

### Abstract.

This research aims to clarify the nature of digital currencies, And the problems it faces, As well as the position of countries and financial institutions towards dealing with them, its future outlook and the possibility of investing in it, The search leads to the following results:

- Investing in digital currencies is currently risky.
- There is no disclosure of cryptocurrency transactions.
- There are no systems to control the cryptocurrency market.
- There are no criteria for evaluating cryptocurrency prices.
- The cryptocurrency market is based on speculation and not on supply and demand factors.

## مقدمة.

العملات الرقمية هي عملات متاحة في شكل رقمي فقط وليس لها وجود مادي، ويتم معالجتها باستخدام أجهزة الكمبيوتر أو المحافظ الإلكترونية، ويمكن استخدام العملات الرقمية في شراء السلع أو الخدمات، وهي عملات لامركزية وهذا يعني أنه لا تملك أي حكومة أو مؤسسة التحكم في إنتاج المزيد منها، والتحكم في ذلك يكون من خلال نظام تقني يسمى سلسلة الكتل "البلوك تشين"، وقد استحوذت العملات الرقمية على فكر البعض واثارت مخاوف البعض، لكن الكل يجمع على انها ثورة تقنية سوف تغير من طبيعة الأموال وسوف تؤثر على المؤسسات المالية في العالم وعلى طريقة عملها.

## الفصل الأول: الإطار العام للعملات الرقمية والاجراءات المنهجية.

### اولا: الاجراءات المنهجية.

#### اهمية البحث.

تأتي اهمية البحث من اهمية النقود التي تعد المحرك الرئيسي للحياة الاقتصادية، حيث تقوم بدور الوساطة المالية في كافة المعاملات التجارية، وهي إحدى الظواهر الاجتماعية التي تطورت تطورا كبيرا من حيث الشكل والمضمون، والعملات الرقمية هي انعكاس لمدي التقدم التكنولوجي، وهي صورة متطورة من النقود تتطلب استخدام طرق الكترونية حديثة للتعامل معها، وهي عملات افتراضية غير ملموسة يتم تداولها من خلال شبكة الإنترنت، وانتشار التعامل بهذه العملات سوف يغير من شكل وطبيعة المعاملات المالية في معظم المؤسسات المالية على مستوى العالم.

#### اهداف البحث.

يهدف هذا البحث إلى القاء الضوء على طبيعة العملات الرقمية والمشاكل التي تواجه تداولها ومخاطر الاستثمار فيها، وموقف الدول والمؤسسات المالية من التعامل فيها، والرؤية المستقبلية لها وامكانية الاستثمار فيها.

#### مشكلة البحث.

يحتاج سوق العملات الرقمية الي مزيد من التنظيم والتقنين واللوائح التي تنظم عمليات التداول وتحمي حقوق المستخدمين، حيث بدأت نظرة العالم تتغير بالنسبة للعملات الرقمية

بعد ان أثبتت أنها واقع وتحولت إلى طريقة لسداد المدفوعات العابرة للحدود، وتتمثل مشكلة البحث في السؤال التالي:

هل توفر منصات تداول العملات الرقمية بيانات تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار في تلك العملات؟

#### فرضيات البحث.

من خلال مشكلة البحث واهدافه يمكن صياغة الفرضيات كما يلي:  
الفرضية الاولى: يوجد قصور شديد في مستوى الافصاح الحالي عن تداولات العملات الرقمية للحصول على بيانات مالية تتمتع بالخصائص النوعية للبيانات المالية.  
الفرضية الثانية: توجد علاقة طردية بين مستوى الافصاح المحاسبي وقرارات الاستثمار في العملات الرقمية.

#### منهج البحث.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تحليل ودراسة المعوقات التي تواجه تداول العملات الرقمية والاستثمار فيها والافاق المستقبلية لها بهدف التأصيل النظري لموضوع الدراسة.

#### خطة البحث.

لتحقيق اهداف البحث تم تقسيم الدراسة الي التالي:  
الفصل الاول: الإطار العام للعملات الرقمية والاجراءات المنهجية.  
الفصل الثاني: مخاطر الاستثمار في العملات الرقمية.  
الفصل الثالث: الافاق المستقبلية للعملات الرقمية.  
الفصل الرابع: الخصائص النوعية للبيانات المالية والافصاح عن المخاطر المحتملة.  
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.

#### ثانيا: الإطار العام للعملات الرقمية.

نتيجة للتقدم التكنولوجي وثورة المعلومات والتقنيات الحديثة ظهرت وسائل وآليات جديدة اثرت على بيئة الاعمال الاقتصادية والمالية، حيث ظهرت التجارة الالكترونية ووسائل الدفع الالكترونية من خلال البنوك والمنظمات المالية الدولية، ثم ظهرت النقود الافتراضية والتي تعد أحد اشكال النقود الرقمية، وهي عبارة عن عملة الكترونية يتم تداولها

عبر شبكة الانترنت فقط وليس لها وجود مادي، ولا توجد هيئة او جهة رسمية مسؤولة عن إصدارها، ويتم استخدامها في عمليات الشراء والبيع عبر الانترنت.

### مفهوم العملات الرقمية.

عالم المال والأعمال يتطور بخطى واسعة وسريعة في اتجاه الاقتصاد المشفر الذي يعتمد على العملات المشفرة، ويوجد العديد من المصطلحات تستخدم للتعبير عن النقد منها العملات الرقمية والعملات الالكترونية والعملات الافتراضية والعملات المشفرة، وهناك فروق بين المصطلحات المستخدمة للتعبير عن النقد الرقمي وبين النقود الالكترونية نوضحها فيما يلي:

### العملات الالكترونية.

هي النقود التي يتم تخزينها في الحسابات المصرفية والبنوك وكذلك البنوك الإلكترونية ورصيد المتاجر الإلكترونية والتي تعرض لك المبلغ بالعملة المحلية أو العملات العالمية وتأخذ بهذه الحالات شكلا إلكترونيا.

### العملات الافتراضية او الرقمية.

عرف البنك المركزي الاوروبي عام ٢٠١٢ العملة الافتراضية بأنها "نوع من الأموال الرقمية غير المنظمة وعادة ما يسيطر عليها المطورين، ويتم استخدامها وقبولها بين أعضاء مجتمع افتراضي معين"، كما عرفت وزارة الخزانة الأمريكية في عام ٢٠١٣ بأنها "وسيلة للتبادل تعمل كعملة في بعض البيئات، ولكنها لا تملك جميع خصائص العملة الحقيقية"، وتوجد تعريفات متعددة للنقود الافتراضية نورد منها ما يلي:

- هي عملة افتراضية تعمل خارج نظام النقد الرسمي، فهي تمثيل رقمي للقيمة النقدية صادر عن غير البنك المركزي والمؤسسات الائتمانية، وتستمد قيمتها من الثقة الكائنة في القبول الطوعي لها.
- هي عملة رقمية افتراضية ليس لها كيان مادي ملموس او وجود فيزيائي، منتجة بواسطة برامج حاسوبية ولا تخضع للسيطرة او التحكم فيها من جانب بنك مركزي او اي ادارة رسمية دولية، ويتم استخدامها عن طريق الانترنت في عمليات الشراء والبيع وتحويلها الي عملات اخري، وتلقي قبولا اختياريا لدي المتعاملين فيها.

- هي تمثيل رقمي لقيمة نقدية ليست صادرة عن بنك مركزي او عن سلطة عامة، وليست مرتبطة بالضرورة بالعملة الورقية، ولكنها مقبولة لدى اشخاص طبيعيين او اعتباريين كوسيلة للدفع، ويمكن نقلها وتخزينها او تداولها الكترونيا.
- هي تمثيل رقمي للقيمة يصدر بواسطة مطورين خاصين باعتباره وحدة حسابية، ويمكن الحصول عليه وتخزينه والوصول اليه والتعامل به الكترونيا، ويستخدم لمجموعة متنوعة من الاغراض عند اتفاق طرفين على استخدامه.

### العملات المشفرة.

هي شكل من أشكال العملات الرقمية التي تسمح بإجراء عمليات شراء عبر الإنترنت، وتشمل مجموعة متنوعة من العملات الرقمية ولكنها مشفرة ولها نظامها الخاص، وتستند في عملها على تقنية البلوك تشين التي تسمح بتشفير العملة وتجعل من الصعب قرصنتها ونسخها، كما أنها تقضي على وجود طرف ثالث في تسييرها وتعتمد فقط على المرسل والمستقبل.

من خلال استعراض مفهوم المسميات المختلفة للعملات الرقمية يتضح ان العملات الرقمية والعملات الافتراضية والعملات المشفرة جميعها مسميات لنوع من العملات المتاحة بشكل رقمي فقط من خلال شبكة الانترنت وتتضمن مفهوم واحد ويمكن تعريفها بانها " قيمة رقمية مشفرة تمثل عملة افتراضية تعمل خارج نظام النقد الرسمي، وليس لها وجود مادي وغير خاضعة لأي سلطة رسمية، وتصدر بواسطة مطورين ويتم تداولها الكترونيا" وسوف يتم استخدام مسمي العملات الرقمية خلال مناقشة الجوانب المتعلقة بتلك العملات في هذا البحث.

### التطور التاريخي للعملات الرقمية.

هناك تحولات متسارعة حول العالم نتيجة للثورة الرقمية وتنامي استخداماتها، واصبحت تشكل متغيراً مهماً في الصناعة المالية والمصرفية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها ومنها استخدام العملات الافتراضية، ويبدو أن الأمر يتحسن وأن انتشار استخدام العملات الرقمية على وشك التحقق، فهناك بعض المجالات استعانت بتقنية البلوك تشين وتطبيقها على عملياتها لتسهيل استخدام العملات الرقمية كوسيلة للدفع، وقد بدأت بالفعل شركة التجارة الإلكترونية الصينية "علي بابا" بقبول العملات الرقمية كوسيلة للدفع

على بعض منصاتها، كما ان انتشار عمليات التجارة الالكترونية سوف يساهم في زيادة استخدام العملات الرقمية، حيث تتطلب عمليات التجارة الالكترونية آليات سداد عبر شبكة الانترنت، والنقد الرقمي احد آليات السداد من خلال الانترنت.

### العملات الرقمية الأكثر شيوعاً.

#### • بتكوين BTC.

اول عملة رقمية بدأت في الظهور وأكثرها انتشاراً واستقراراً، وهي العملة الرقمية الأصلية في التبادلات من نظير لآخر، وعلى مدار العشر سنوات الماضية أثبتت البتكوين امكانية استخدامها كمخزن للقيمة، وهو ما أخفقت فيه العديد من الأصول الرقمية الأخرى، وهذا يجعل البتكوين أكثر عملة رقمية استخداماً من جانب التجار والمستثمرين ومنصات التداول والبرمجيات، وتحظى بدعم كبير من مجتمع المطورين والمتحمسين لهذه لتقنية المالية الجديدة.

#### • بتكوين كاش BCH.

هي نتيجة انقسام كلي لبتكوين وتدعمها أكبر شركة تعدين بتكوين وشركة لتصنيع رقائق أسيك لتعدين بتكوين، وقد حدث الانقسام في اغسطس عام ٢٠١٧، وكلمة كاش ليست صدفه حيث يعتزم المنشئون أن مستقبل العملة هي أن تصبح شكلاً جديداً من النقود، وبتكوين كاش عبارة عن فرع من الأصول الرقمية الحديثة والتي تتميز بتقليص الوقت المستهلك في إجراءات التعاملات المالية عبر العملة الرقمية.

#### • ليتكوين LTC.

هي عملة رقمية تم إنشاؤها لتكون "الفضة الرقمية" مقارنةً بوصف بتكوين بأنها "الذهب الرقمي" وهي نتيجة انقسام كلي لبتكوين، وكذلك لتكون عملة سريعة في عمليات التحويل بين الاشخاص وتحويل الأموال وبالفعل تحقق هدفها، تم إصدارها عام ٢٠١١.

#### • إيثيريوم ETH.

هي عملة قابلة للبرمجة تتيح للمطورين بناء مختلف التطبيقات والتقنيات الموزعة التي لا تعمل مع بتكوين، وهي عبارة عن منصة لتقنية البلوك تشين تم تصميمها للسماح للمشاريع الأخرى بتشغيل ما يطلق عليه بروتوكولات العقد الذكي، والتي تُمكن من التنفيذ التلقائي لمهمة معينة في حالة استيفاء شروط متفق عليها، وهي

عملة افتراضية ومنصة لا مركزية في الوقت نفسه، وفي ٢٠١٤ عملت شركة سويسرية على مشروع عملة الإثيريوم إلى أن تم إطلاقها بشكل رسمي عام ٢٠١٥.

#### • إثيريوم كلاسيك ETC.

هي نسخة أصلية من إثيريوم، وقد حدث الانقسام بعد أن تم الاستيلاء على منظمة ذاتية الحكم لامركزية مبنية على أساس شبكة إثيريوم الأصلية، حيث تعرضت المنصة لعمليات اختراق وسرقة نحو ٥٠ مليون دولار في ٢٠١٦، وبعد ذلك تم تقسيم الإثيريوم إلى إثيريوم وإثيريوم كلاسيك.

#### • ريبيل XRP.

على عكس معظم العملات الرقمية، فإنها لا تستخدم بلوك تشين من أجل التوصل إلى إجماع الشبكة على نطاق واسع للمعاملات بدلاً من ذلك، يتم تنفيذ عملية إجماع تكرارية، مما يجعلها أسرع من بتكوين ولكن أيضاً يجعلها عرضة لهجمات الاختراق، وهي شبكة عالمية منخفضة التكلفة تتيح للبنوك تسوية المدفوعات عبر الحدود في الوقت الأنّي بشفافية وبتكلفة أقل، وتم إطلاقها عام ٢٠١٢، وتختلف عن العملات المشفرة في أنها لا تحتاج إلى تعدين، مما يقلل استخدام عمليات الحاسوب.

#### • نيم NEM.

تختلف عن معظم العملات الرقمية الأخرى التي تستخدم خوارزمية إثبات العمل، فهي تستخدم إثبات الأهمية الأمر الذي يتطلب من المستخدمين بالفعل تملك كميات معينة من العملات من أجل أن يكونوا قادرين على الحصول على عملات جديدة، وهي تشجع المستخدمين على استثمار أموالهم وتتبع المعاملات لتحديد مدى أهمية مستخدم معين لشبكة نيم بشكل عام، وقد تم إطلاقها في مارس ٢٠١٥، وهي توفر العديد من المزايا الجديدة مثل الحسابات ذات التوقيعات المتعددة والرسائل المشفرة. بعد استعراض العملات الأكثر شيوعاً في سوق العملات الرقمية نجد ان البتكوين يعتبر اهم وأشهر العملات الرقمية، يليه الاثيريوم والذي يعد أكبر منافس للبتكوين.

#### خصائص العملات الرقمية.

تنتم العملات الرقمية بعدة خصائص أهمها ما يلي:

- **عملات عالمية.** فالعملات الرقمية لا ترتبط بنطاق جغرافي معين، ولا تنتمي لدولة معينة.
- **عملات افتراضية.** العملات الرقمية عبارة عن قيمة رقمية ليس لها وجود مادي ملموس.
- **عملات غير نظامية.** العملات الرقمية لا تخضع لأي جهة رسمية أو مؤسسية ولا تصدر عن سلطات نقدية.
- **التبادل دون وسيط.** تتم عمليات تبادل العملات الرقمية بصورة مباشرة من شخص الي شخص دون الحاجة الي بنك وسيط.
- **سرية المعاملات.** لا تستطيع الجهات الرقابية تتبع او مراقبة العمليات التي تتم بواسطتها.
- **عملات بدون غطاء.** العملات الرقمية غير مغطاة بأصول لعدم صدورها عن البنوك المركزية.

#### مميزات العملات الرقمية.

تتميز العملات الرقمية بعدة مميزات نورد أهمها فيما يلي:

- **انخفاض الرسوم:** لا توجد رسوم على نقل او تحويل العملات الرقمية حيث يتم تحويل رمز العملة من محفظة البائع الي محفظة المشتري فقط، كما لا توجد فروق أسعار صرف لتلك العملات كما هو متبع في أنظمة العملات التقليدية.
- **السرعة الفائقة:** يمكن نقل القيمة خلال عمليات التبادل بطريقة سريعة عبر شبكة الانترنت الي أي مكان وفي أي وقت.
- **اللامركزية:** وتتيح هذه الميزة للنقد الرقمي حرية الحركة والتداول حول العالم دون الالتزام بقوانين او الخضوع لجهات منظمة او بنوك مركزية.
- **الخصوصية:** لا يمكن مراقبة عمليات تداول النقد الرقمي او التدخل فيها او الاطلاع على اية حسابات للمتعاملين.
- **الشفافية:** يمكن لأي متداول في النقد الرقمي الاطلاع على حركة المحافظ الأخرى ومعرفة محتوياتها وحركة انتقال العملات بين المحافظ، دون معرفة هوية المتداولين.

- **الحماية:** جميع العمليات المالية التي تتم على النقد الرقمي يتم حفظها في كتل وتوزيعها على الملايين من أجهزة الحاسب حول العالم لحمايتها من الاختراق.

### الفصل الثاني: مخاطر الاستثمار في العملات الرقمية.

يوجد قلق عالمي من نمو استخدام العملات الرقمية، والقلق ليس فقط في مخاطر الاستخدام غير المشروع، لكن هناك قلق من تهديد استقرار القطاع المالي والمصرفي وتهديد الاستقرار النقدي وعدم سيطرة البنوك المركزية على إدارة السيولة، والتعامل بالعملات الرقمية لا يخضع إلى معايير مرتبطة بعوامل اقتصادية بل تخضع لحالة غير منطقية من العرض والطلب وربما تكون حالة وهمية، والعملات الرقمية محاطة بالعديد من المخاطر والعيوب نورد اهمها فيما يلي:

#### ١ - مخاطر تقنية (التهديدات الالكترونية).

العملات الرقمية يتم تداولها من خلال منصات بواسطة برامج تقنية من خلال شبكة الانترنت، وهذه البرامج والمنصات عرضة لعمليات القرصنة، وقد حدثت عدة اختراقات لبعض المنصات واخرها اختراق منصة بينانس وهي واحدة من أكبر منصات العملات الرقمية في العالم من حيث الحجم، حيث تم سرقة حوالي ٤٠ مليون دولار من العملة الرقمية، واكتشفت سرقة أكثر من ٧ آلاف قطعة بتكوين، وتعد القرصنة تهديد دائم للمتعاملين في العملات الرقمية.

#### ٢ - مخاطر عدم وجود لوائح تنظيمية.

سوق العملات الرقمية مازال سوق جديدة في النظام المالي، ولم يتم تنظيم هذا السوق في معظم دول العالم، فهناك مخاطر في التعامل في العملات الرقمية في دول ليس بها تنظيم للسوق الرقمي، حيث لا يوجد قانون يُقر العملات الرقمية، لذا يعتبر عنصر اللوائح التنظيمية من أكثر مخاطر العملات الرقمية في العالم، ويتجنب العديد من المستثمرين الدخول في ذلك السوق، وتتمثل المخاطر التنظيمية فيما يلي:

- العملات الرقمية غير مُصدرة عن جهة رسمية او سلطة نقدية.
- معظم مصدري العملات الرقمية مجهولي الهوية.
- لا توجد تشريعات وقوانين منظمة لسوق العملات الرقمية.
- لا توجد جهة او مؤسسة يُحتكم اليها لفض النزاعات.

### ٣ - مخاطر عدم القبول العام.

يوجد انقسام كبير حول العالم بين مؤيد ومعارض للعملات الرقمية، حيث تؤيد بعض الدول التعامل بهذه العملات بينما تحارب دول أخرى انتشارها، وهذا الانقسام يعرض المستثمرين الي مخاطر كبيرة قد تؤدي الي خسارة اموالهم بالكامل.

### ٤ - مخاطر اقتصادية ودولية.

ان تنامي استخدام العملات الرقمية خاصة التحويلات عبر الحدود، سوف يؤدي إلى تداعيات على استقرار القطاع المالي والمصرفي للدول، ويفرض تحديات على البنوك المركزية، ويهدد الاستقرار النقدي نتيجة لعدم السيطرة على كمية النقد المعروض، ومن وظائف النقود أنها وسيلة مبادلات ومخزن للقيمة ومقياس لقيمة السلع والخدمات وتتصف بالقبول العام، والنقود الرقمية لا تستطيع القيام بتلك الوظائف، الامر الذي يقلل من دورها كوحدة نقدية ويفقدها صفة العملات النقدية، ومن هذه المخاطر ما يلي:

- فقد العملات الوطنية لقوتها الشرائية في حالة الاعتماد على العملات الرقمية كوسيلة لتسوية مدفوعات التجارة الدولية.
- عدم استقرار القطاع المالي والمصرفي نتيجة عدم السيطرة على المعروض النقدي.
- الاخلال بالوظائف الاساسية للنقود.
- زيادة الفجوة بين الاقتصاد الفعلي والاقتصاد المالي نتيجة للمضاربة على العملات الرقمية.

### ٥ - مخاطر تقلبات الاسعار.

تشهد العملات الرقمية حالة غير طبيعية من تقلب الأسعار، ويعتبر تقلب أسعار العملات الرقمية أهم المخاطر التي تواجهها، ويرجع ذلك الي طبيعة السوق غير المنظمة، فمن السهل التلاعب في الأسعار حيث تستطيع منصة تداول العملات الرقمية أن تقوم بالتلاعب في الأسعار بهدف وهم المستثمرين في الانضمام إليها.

وفي العملات الرقمية لا توجد اسس او معايير واضحة يتم على اساسها تقييم الاسعار، كذلك لا يوجد افصاح كافي عن المعلومات المتعلقة بها من حيث حجم الطلب او حجم العرض او حجم الاستخدام في المبادلات التجارية، ولا توجد تقارير تصدر عن جهات رسمية يمكن الاعتماد عليها في تقييم اسعار تلك العملات او في اتخاذ قرار الاستثمار فيها، الامر الذي يُعرض المستخدمين والمستثمرين في العملات الرقمية الي مخاطر المضاربة

على تلك العملات والتي تؤدي الي تذبذب كبير في الاسعار، كذلك عدم تُمكينهم من اتخاذ قرارات صحيحة.

#### ٦ - مخاطر تعدين العملات (اصدار العملات).

تعدين العملات الرقمية هو أحد العناصر الرئيسية التي تسمح للعملات الرقمية بالعمل كشبكة لامركزية دون الحاجة إلى سلطة مركزية كطرف ثالث، وهي عملية يتم فيها التحقق من المعاملات بين المستخدمين ويتم اضافتها الي دفتر البلوك تشين العام، وكذلك يتم استخدامها لتقديم عملات جديدة إلى العرض الحالي المتداول، وعملية التعدين ايضا هي الإجراء الذي يتم من خلاله توثيق عملية التبادل لأنواع المختلفة من العملات الرقمية وإضافتها في السجل الرقمي لسلسلة الكتلة، وتوجد صعوبة في تعدين العملات الرقمية بواسطة المستخدم العادي نظرا لصعوبة المعادلات والعمليات الحسابية اللازمة لذلك.

#### ٧ - المخاطر القانونية.

غالبية دول العالم لا تسمح حاليا بتداول العملات الرقمية او التعامل بها، وبعض الدول اعتبرت التعامل بها مخالف للأنظمة، كما حذرت دول اخري مواطنيها من التعامل فيها لعدم وجود ضوابط لها، وبذلك لا يتوافر إطار حماية قانوني للمتعاملين في العملات الرقمية، ونعرض فيما يلي الطبيعة القانونية للعملات الرقمية والمخاطر القانونية المحتملة:

- عدم وجود اتفاق على اعتبار النقود الرقمية أحد اشكال النقود القانونية.
- العملات الرقمية عملات غير رسمية وتخالف قانون الدول باعتبار ان حق اصدار النقد للبنوك المركزية للدول، ومصدر العملة الرقمية مجهول الهوية، كما ان العملة الرقمية ليس لها غطاء نقدي مثل العملات التقليدية.
- المخاطر التي قد تتعرض لها العملات الرقمية تقع على حقوق المستخدمين وليس على حقوق مصدر العملات، ولا يمكن الرجوع على مصدر العملة لأنه مجهول الهوية.
- في حالة السطو او القرصنة للعملات الرقمية لا يستطيع المجني عليه توجيه تهمة السرقة للجاني لوجود اشكالية قانونية حول مدي توفر اركان جريمة السرقة المتمثلة في الركن المادي والركن المعنوي.
- تتم عملية شراء العملات الرقمية من خلال ارسال طلب للجهة المصدرة للعملة بالانضمام الي نظام التعامل الرقمي، بعدها يتم سداد قيمة الوحدات المراد شراؤها،

وفي حالة تعرض المشتري لعملية احتيال من قبل شركات وهمية تروج لبيع وشراء العملات الرقمية، تثار اشكالية قانونية بشأن طبيعة التعاقدات الالكترونية والتي تُفقد المشتري حقوقه القانونية في التقاضي، لعدم استطاعة المشتري توفير البيانات اللازمة حيث ان أحد الاطراف مجهول.

● الأدوات التي يستخدمها مستخدم العملات الرقمية هي المحفظة النقدية الرقمية سواء كانت بطاقة ذكية الكترونية او ذاكرة الكترونية خارجية او برنامج الحافظة الافتراضية الخاصة، وهذه الأدوات يتم الحصول عليها من قبل مصدر العملة، ومن الاشكاليات القانونية التي تواجه المستخدم بخصوص تلك الأدوات انه في حالة فقد المستخدم لعنوان المحفظة يكون من الصعب التواصل مع مصدر العملة لاسترجاع العنوان وذلك لعدم امكانية الكشف عن هويات المستخدمين عند اجراء عمليات الدفع بالعملات الرقمية، كما توجد اشكالية قانونية اخري قد تواجه ورثة المستخدم او المالك للعملات الرقمية وهي صعوبة حصر العملات الرقمية التي يملكها المستخدم لأنه هو الوحيد الذي يملك العنوان البريدي الخاص بالعملات الرقمية.

● نظرا لطبيعة العملات الرقمية ونتيجة لصعوبة تتبع العملات الرقمية من قبل السلطات الرقابية الدولية والمحلية حيث انها غير خاضعة لرقابة البنوك المركزية وتشكل تحايلاً على المنظومة النقدية الرسمية فان حقوق والتزامات أطراف التعامل تكون غير واضحة وغير مؤكدة مما يعرض المتعاملين لمخاطر قانونية.

#### ٨ - مخاطر الاستخدامات غير المشروعة.

العملات الرقمية هي عملات مُشفرة يتم تسجيل المعاملات والتعريف بهوية المستخدمين فقط من خلال عناوين رقمية افتراضية تصدرها أنظمة التعامل بالعملات الرقمية، والتي لا يمكن أن تعكس الهوية الحقيقية للمتعاملين، والتعامل في العملات الرقمية يتم في سرية كاملة دون الإفصاح عن هوية المتعاملين، ويتم من خلال وسائل تقنية عبر شبكة الانترنت، ولا يخضع لرقابة أي جهة او سلطة بخلاف طرفي التعامل، هذه الالية تساعد على ارتفاع معدل الجريمة من خلال استخدام النقد الرقمي في عمليات غير مشروعة.

من خلال استعراض المشكلات والمخاطر التي تواجه المتعاملين في سوق العملات الرقمية، نجد انه بخلاف المشكلات التقنية والقانونية هناك مشكلات اخري تؤثر تأثير مباشر في قرارات الاستثمار في تلك العملات نودها فيما يلي:

- عدم وجود لوائح تنظيمية تنظم عمل السوق.
- لا يوجد افصاح عن اية معلومات عن السوق والمتعاملين فيه وحجم التعاملات ونوعية التعاملات والمناطق الجغرافية التي تتم فيها التداولات وعمليات القرصنة التي يتعرض لها السوق.
- عدم وجود معايير واضحة لتقييم أسعار العملات.
- عدم وجود استراتيجيات واضحة لتوقع اتجاهات السوق.
- عدم وضوح عوامل العرض والطلب ومستوي الاستخدامات المستقبلية لتلك العملات.

و نعتقد انه في حالة عدم وجود حلول جذرية لتلافي تلك المخاطر وعلاج المشكلات التي تواجهها سوق العملات الرقمية، فان ذلك سوف يحد من الافاق المستقبلية لها ويحد من انتشارها.

### الفصل الثالث: مستقبل العملات الرقمية.

#### مقدمة.

التنبؤ بمستقبل العملات الرقمية امر بالغ الصعوبة، حيث يوجد العديد من التهديدات والمخاطر التي تؤثر على سوق العملات الرقمية في الوقت الحالي وتجعل الرؤية المستقبلية ضبابية، بالإضافة الي حاجة السوق الي مزيد من التنظيم والتقنين واللوائح التي تنظم عمليات التداول وتحمي حقوق المستخدمين، وقد بدأت نظرة العالم تتغير بالنسبة للعملات الرقمية بعد ان أثبتت أنها واقع وتحولت إلى طريقة لسداد المدفوعات العابرة للحدود، وتتجه المؤسسات الدولية والبنوك المركزية في العالم نحو الاعتراف الرسمي بها، لكن دون تصور واضح لما يمكن أن تنفق عليه دول العالم بخصوص هذه العملات، كما ان هناك عدد من الشركات أصبحت تقبل التعامل بالعملات الرقمية، مثل متاجر التجزئة والمطاعم وبعض الفرق الرياضية الكبرى التي أبرمت شراكات مع شركات صرافة عالمية تتعامل بهذه العملات.

#### ١ - النظرة المستقبلية لبعض الشركات والمؤسسات المالية.

- صندوق النقد الدولي.

افاد نائب المستشار العام في إدارة الشؤون القانونية التابعة لصندوق النقد الدولي، ان هناك دراسات تجرى حول استخدام العملات الرقمية في الدفع بين الدول أو التعاملات العابرة للحدود، وقال إن ما يحد إتمام تلك الخطوة هو عدم إمكانية تطبيق قاعدة معرفة العميل وكذلك مكافحة الاعمال غير المشروعة على سوق العملات الرقمية، حيث تتم العمليات فيه دون الإفصاح عن هوية المتعاملين، وأكد علي ضرورة تنظيم ثلاث مجالات للحفاظ على النظام المالي وزيادة ثقة الحكومات في استخدام العملات الرقمية بين الدول في أغراض مشروعة، وهذه المجالات هي تشريعات الإصدار وتشريعات التداول واستخدام العملات الرقمية في الدفع، كما افاد إن نحو ٧٠٪ من البنوك المركزية حول العالم تراجع العملات والأصول الرقمية لبحث إمكانية إصدارها، وأوضح أن صندوق النقد الدولي بدأ قبل عام ونصف العام في رصد العملات الرقمية ونشر بحث عن أداء هذا القطاع بالتعاون مع ١٩٠ دولة، إضافة إلى تشكيل فريق عمل لدراسة كيفية مواجهة استخدام تلك العملات في أغراض غير مشروعة والعمل على وضع تشريعات ولوائح منظمة لإصدار وتداول تلك العملات، وأضاف أن اهتمام المؤسسات الدولية بالعملات والأصول الرقمية يأتي من ارتباطها بالعديد من العناصر المتصلة باستقرار النظام المالي العالمي فضلاً عن أن كثيراً من الدول بدأت تدرك المنافع التي يمكن تحقيقها.

#### ● بنك إنجلترا المركزي.

اعد بنك إنجلترا ورقة عمل توضح احتمالات مختلفة من المخاطر وقضايا الاستقرار المالي للعملات الرقمية الصادرة عن بنك إنجلترا المركزي، والورقة انشأت ثلاثة نماذج من العملات الرقمية الصادرة عن بنك إنجلترا المركزي، اعتماداً على القطاعات التي تتمتع بإمكانية الوصول إلى العملات الرقمية الصادرة عنه، حيث يقتصر الوصول إليها على البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية.

#### ● مصرف الإمارات ومؤسسة النقد السعودي.

صدر بيان مشترك عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومؤسسة النقد العربي السعودي أن البنوك المركزية في بعض الدول بدأت تنفيذ مشاريع تجريبية لاستكشاف أبعاد تقنيات سلاسل الكتل "بلوك تشين" والسجلات الموزعة المستخدمة في تداول العملات الرقمية، ولذا تم إطلاق مشروع "عابر" لإصدار عملة رقمية إلكترونية بشكل تجريبي ومحصورة في التداول بين عدد من بنوك البلدين، وقال

البيان إن مؤسسة النقد ومصرف الإمارات المركزي كانت لديهما الرغبة ذاتها في تجربة هذه التقنيات للتعرف إليها ومعرفة كيفية الاستفادة منها، وأرجع الاتفاق على إطلاق المشروع بشكل مشترك بدلاً من تنفيذه بشكل مستقل في كل دولة إلى أن البلدين لديهما نظم مركزية لمعالجة الحوالات والعمليات المحلية تطورت مع مرور الزمن وأثبتت جدواها، بينما توجد بعض جوانب أعمال الحوالات الدولية تحتاج إلى مزيد من التطوير، وقد تثبت الدراسة أن استخدام العملة الرقمية يمكن أن يسهم في دعم هذا التطوير، وأوضح البيان أن مشروع "عابر" سيسمح ببحث إمكانية استخدام النظام كنظام احتياطي إضافي للنظم المركزية لتسوية المدفوعات المحلية عند تعطلها لأي سبب، منوهاً أن هدف إطلاق المشروع هو إصدار عملة رقمية يتم استخدامها بين الإمارات والسعودية في التسويات المالية من خلال تقنيات سلاسل الكتل والسجلات الموزعة.

#### ● وكالة الرقابة المصرفية الأوروبية.

أصدرت وكالة الرقابة المصرفية الأوروبية تحذير رسمي إلى المتعاملين الذين يستخدمون العملات الرقمية إلى احتمالية حدوث خسائر عن التعامل بها نتيجة للمخاطر التي تحيط باليات التعامل، وأن مسؤولية خسارتهم المحتملة ستكون على عاتقهم.

#### ٢ - النظرة المستقبلية لبعض الدول.

##### ● السلفادور.

هي أول دولة في العالم تتبنى البيتكوين كعملة محلية لها، وبدأت العملة الرقمية في التداول بشكل قانوني في البلاد، نظراً للتكلفة الباهظة التي تتحملها الحكومة عند تصدير الدولارات نقدًا وإحضارها إلى البلاد من الولايات المتحدة، لذلك فإن اعتماد البيتكوين أرخص بكثير بالنسبة لها.

##### ● تشيلي.

قال رئيس البنك المركزي التشيلي إن البنك المركزي التشيلي سيقدر خلال عام ٢٠٢٢ استراتيجية لإمكانية طرح عملته الرقمية الخاصة، حيث يسعى صانعو السياسات في جميع أنحاء العالم لمواكبة العملات المشفرة سريعة الانتشار، وقال رئيس البنك المركزي إنه شكل مجموعة عمل رفيعة المستوى لدراسة استراتيجية

متوسطة الأجل لسك "بيزو رقمي" في محاولة لتلبية احتياجات صناعة مدفوعات تزداد صعوبة.

#### • الصين.

قال البنك المركزي الصيني إنه سيستكشف مدفوعات عابرة للحدود باليوان الرقمي، كما يرغب في مناقشة وضع معايير عالمية للعمليات الرقمية الإلزامية من أجل التطوير المشترك للنظام النقدي العالمي، وقال البنك إنه سيعزز أمن البيانات وحماية المعلومات الشخصية بينما يمضي قدما في اختبار محلى لليوان الرقمي، وتعد الصين في مركز الصدارة ضمن سباق عالمي لإطلاق البنوك المركزية لعملات رقمية وتختبر الليوان الرقمي في مدن رئيسية من بينها شننتشن وبكين وشنغهاي لكنها لم تحدد جدولا زمنيا للتطبيق الرسمي، ويعتقد العديد من المحللين أن الليوان الرقمي سيعزز مركز العملة العالمي في الوقت الذي تسعى فيه الصين لكسر هيمنة نظام التسوية بالدولار.

#### • بريطانيا.

يعمل وزير المالية البريطاني على خطة لتطوير عملة رقمية جديدة تحمل اسم بريتكوين، لتحل محل الأوراق النقدية خاصة فيما يتعلق بالمعاملات عبر الانترنت، وهذه الخطوة ستمثل أكبر اضطراب في النظام النقدي، حيث يسعى بنك إنجلترا لتأسيس مكافئ رقمي مباشر للنقود المادية ويتولى السيطرة عليها بنفس طريقة الجنيه الإسترليني، ويحذر النقاد من أن النسخة الرقمية من الجنيه يمكن أن تؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار المالي مما يجعل من الصعب على البنك تنظيم الاقتصاد بسياسات نقدية مثل تحديد أسعار الفائدة.

#### • الهند.

أعلن محافظ البنك المركزي الهندي أن بنك الاحتياطي الهندي قد يطلق أول برامجه التجريبية للعملة الرقمية قريبا، وأن البنك يدرس جوانب مختلفة من العملة الرقمية بما في ذلك أمنها وتأثيرها في القطاع المالي في الهند، وكذلك كيفية تأثيرها في السياسة النقدية والعملة المتداولة.

#### • البرازيل.

البنك المركزي البرازيلي يدرس إمكانية تطوير عملة رقمية، بهدف إنشاء امتداد رقمي للريال البرازيلي لمواكبة ديناميكية التطور التكنولوجي للاقتصاد البرازيلي بعد أزمة كورونا، ولم يتم تحديد موعداً محدداً للإطلاق المحتمل للعملة.

#### • جمهورية مصر العربية.

استخدام العملات الرقمية في مصر خطوة سابقة للأوان في ضوء التحديات والمخاطر المرتبطة بمثل هذه التعاملات، ولا سيما التعقيدات الناشئة عن عدم وجود تشريعات ولوائح محلية ذات صلة تنظم التعاملات التي هي بطبيعتها تتم عبر عدة دول وتحيط بها مخاطر مرتفعة، وكذلك غياب الحماية التي يوفرها البنك المركزي للمتعاملين بالعملات الرقمية، وقد نفى البنك المركزي المصري دراسة السماح بتداول عملة "البتكوين" داخل القطاع المصرفي المصري في ضوء حجم المخاطر الكبيرة المرتبطة بالعملات الرقمية.

#### • المملكة العربية السعودية.

افاد أمين عام الأمانة السعودية في مجموعة العشرين خلال فعاليات القمة العالمية للحكومات، أن المملكة العربية السعودية ماضية في تطوير البنية التحتية الرقمية للارتقاء بخدمات الإنترنت والاتصالات الرقمية والاستخدام المتطور للعملات الرقمية لتصبح رائدة في هذا المجال، ويتطلع إلى أن تصبح السعودية أحد الكيانات الرائدة في الاقتصاد الرقمي، وقال إن السعودية ضخت استثمارات كبيرة في إعداد بنية تحتية رقمية متطورة، حيث تهدف القطاعات الاقتصادية والمالية السعودية إلى احتلال مراتب متقدمة عالمياً في كل القطاعات من خلال التكنولوجيا الرقمية، وربط كل الخدمات إلكترونياً وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام الخاص لأهمية ذلك في الاقتصاد الرقمي.

#### ٣ - مستقبل الاستثمار في العملات الرقمية.

من خلال استطلاع النظرة المستقبلية لبعض الشركات والمؤسسات المالية بعض الدول، وكذلك دراسة مؤشرات تداول العملات الرقمية الشهيرة خلال الفترة الأخيرة، بالإضافة الي المخاطر التي تواجه المستثمرين في تلك العملات، فانه يمكن الوصول الي ما يلي:

- استطاعت العملات الرقمية الصمود خلال المرحلة الاولى الصعبة من ظهورها، وهذا يدل على إمكانية نموها وصولها إلى مرحلة التبني الرسمي، وستكون هذه هي نقطة انطلاق هذه العملات ووصولها الي قطاع كبير من المستخدمين.
- تضع الحكومات والهيئات التنظيمية والبنوك المركزية في معظم دول العالم اساليب وخطط جديد تجاه الأصول الرقمية، وهذه الخطط تتطلب تمويل كبير قد يسبب بعض الصعوبات التمويلية في البداية، والاتجاه الحالي ليس في كيفية إيقاف عالم العملات الرقمية أو التصدي له، ولكن في كيفية إدماج تلك العملات أو دفعها للتكامل مع العملات الدولية الأخرى لتظل السيادة النقدية في يد الحكومات، وهذا يعني قبول تلك المؤسسات والحكومات بواقع العملات الرقمية ومحاولة التعايش معها.
- سوق العملات الرقمية يقوم على المضاربة، وتذبذب الأسعار بدرجة كبيرة هي السمة الغالبة على السوق، وهذا التذبذب يُعرض الكثير من المستثمرين الي خسائر كبيرة، وبما يعني استمرار مخاطر تقلب الاسعار التي تؤثر على المستثمرين في العملات الرقمية.
- تقنية البلوك تشين والتي تستخدم كمنصة رئيسية للعملات الرقمية، مازالت تواجه بعض المخاطر التقنية والفنية والتنظيمية تؤثر على انتشارها وحيازتها للقبول العام، والذي يمنحها الثقة في الاعتماد عليها في عمليات تحويل الاموال الرقمية، وفي حالة معالجة أوجه القصور والمخاطر في تلك التقنية سوف يؤدي ذلك الي زيادة عدد المستثمرين من المؤسسات والشركات في الدخول الي سوق العملات الرقمية، مما يدفع لظهور العديد من العملات التي يتم إنشاؤها وتشغيلها من قبل هذه الشركات.
- سيتم إطلاق خدمة جديدة هي خدمة التأكد من ان العملات الرقمية نظيفة، وهذه الخدمة سوف تساعد في دخول مستثمرين جدد سواء من الافراد او المؤسسات، وذلك لتوفر الشفافية من حيث العملات المتورطة في عمليات غسل الأموال أو دعم الجماعات المتطرفة، وهذه الخدمة سوف تساهم في زيادة التداول على العملات النظيفة مما يدفع سوق العملات الرقمية نحو تصحيح أوضاعه وتجاوز مخاطر الاستخدام التي تعوق نموه.
- عدم وجود رقابة تنظيمية او لوائح او قوانين او ضوابط لسوق العملات الرقمية ومنصات التداول حتى الان، وفي حالة تنظيم السوق وتقنين اوضاعه سوف يجذب قطاع كبير من المستثمرين الجدد، وهذا ما يحتاجه السوق في الفترة الحالية ليتجاوز

- العقبات التنظيمية التي تعوق انتقاله إلى مرحلة تالية، وسوف تساعد القوانين التنظيمية للسوق على وصول العملات الرقمية إلى قطاع أكبر من المستثمرين.
- استمرار عدم سماح معظم دول العالم بتداول العملات الرقمية أو التعامل بها، وبعض الدول تعتبر التعامل بها مخالف للأنظمة، وبذلك يستمر خطر عدم توافر إطار حماية قانوني للمتعاملين في العملات الرقمية قائم.
  - عدم وجود اسس او معايير واضحة يتم على اساسها تقييم أسعار العملات الرقمية، ولا يوجد افصاح كافي عن المعلومات المتعلقة بها من حيث حجم الطلب او حجم العرض او حجم الاستخدام في المبادلات التجارية او الأرباح والخسائر للمتعاملين، ولا توجد تقارير رسمية يمكن الاعتماد عليها في تقييم اسعار تلك العملات او في اتخاذ قرار الاستثمار فيها، وبما يعني استمرار مخاطر تقلب الأسعار والاستثمار في تلك العملات قائم.

من خلال استعراض المشكلات والمخاطر التي تواجه المتعاملين في سوق العملات الرقمية، نري ان الاستثمار في العملات الرقمية بوضعها الراهن محفوف بالمخاطر، فالسوق تحتاج الي التنظيم القانوني الذي يحفظ حقوق المتداولين، وايضا يحتاج الي التنظيم الاداري على مستوي اللوائح والقوانين والضوابط التي تنظم عمل السوق، بالإضافة الي ضرورة الزام منصات التداول بتوفر بيانات مالية ختامية للمعاملات يمكن الرجوع اليها للمساعدة في اتخاذ قرارات الاستثمار، مع استكمال البنية التقنية اللازمة لحماية المعاملات من عمليات القرصنة والاحتيال، ونعتقد انه في حالة التغلب علي المخاطر والمشكلات التي تواجه تلك المعاملات، ستكون عندها الانطلاقة الحقيقية لسوق العملات الرقمية ويكون الاستثمار فيها امن.

#### الفصل الرابع: الخصائص النوعية للبيانات المالية والافصاح المحاسبي.

##### أولاً: الخصائص النوعية للبيانات المالية المفيدة.

لكي تحقق المعلومات المالية الفائدة المرجوة منها هناك مجموعة من الخواص يجب أن تتسم بها تلك المعلومات، وتتعلق هذه الخواص بمعايير نوعية يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة، وتتوقف الخصائص النوعية للمعلومات المالية على نوعية القرارات التي يتخذها متخذو القرارات، وعلى مقدرتهم في الحصول على هذه المعلومات المالية وفي فهمها

واستخدامها في اتخاذ القرارات، وتشمل تلك الخصائص على خصائص أساسية وخصائص معززة نوردتها فيما يلي:

#### ١- الخصائص الأساسية.

● **الملاءمة.** المعلومات المالية الملائمة قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون، ويتحقق ذلك عندما تنطوي المعلومات المالية على قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلاهما، وتنطوي المعلومات المالية على قيمة تنبؤية إذا كان من الممكن استخدامها كمعطيات في العمليات التي يستخدمها المستفيدون للتنبؤ بالنتائج المستقبلية، كما تنطوي المعلومات المالية على قيمة تأكيدية إذا كانت تقدم تغذية راجعة حول تقييمات سابقة (تؤكد أو تغير).

● **التمثيل الصادق.** تمثل التقارير المالية الظواهر الاقتصادية كماً ولفظاً، ويجب أن تمثل المعلومات المالية بصدق الظواهر التي تقصد تمثيلها، ولكي يكون التمثيل صادق يجب أن يكون كاملاً وحيادياً وخالي من الخطأ، ويشمل الوصف الكامل جميع المعلومات اللازمة للمستخدم لفهم الظاهرة التي يتم وصفها، والوصف الحيادي هو الوصف الذي يخلو من التحيز في اختيار أو عرض المعلومات المالية، والخلو من الخطأ يعني انه لا يوجد أخطاء في وصف الظاهرة.

#### ٢- الخصائص النوعية المعززة.

● **القابلية للمقارنة.** وتساعد هذه الخاصية المستخدمين على تحديد وفهم نقاط التشابه في البنود والاختلاف فيما بينها، وترتبط خاصية القابلية للمقارنة بالاتساق حيث يشير الاتساق إلى استخدام نفس الطرق لنفس البنود، إما من فترة إلى أخرى ضمن منشأة معدة للتقارير أو ضمن فترة واحدة عبر المنشآت.

● **القابلية للفهم.** إن تصنيف وتمييز وعرض المعلومات بشكل واضح وموجز يجعلها مفهومة، وهناك بعض الظواهر تكون معقدة بطبيعتها ولا يمكن وضعها في صورة سهلة الفهم، وإن استبعاد المعلومات حول تلك الظواهر من التقارير المالية قد يجعل المعلومات المالية أسهل للفهم، إلا انه في تلك الحالة تكون التقارير غير كاملة وبالتالي من المحتمل أن تكون مضللة.

● **قابلية التحقق.** تعنى أن يكون بإمكان مراقبين مطلعين ومستقلين مختلفين التوصل إلى إجماع على أن وصف محدد هو تمثيل صادق، وقابلية التحقق تعطي المستخدمين اطمئنان بان المعلومات تمثل بصدق الظاهرة الاقتصادية التي تقصد

تمثيلها، ويمكن أن يكون التحقق مباشراً من خلال التحقق من مبلغ معين أو تمثيل آخر من خلال المراقبة المباشرة، وقد يكون غير مباشر من خلال فحص المعطيات وفق أسلوب معين وإعادة حساب المعطيات باستخدام نفس المنهجية.

- **التقديم في التوقيت المناسب.** وتعنى توفير المعلومات لصانعي القرار في الوقت المناسب بحيث تؤثر على قراراتهم، فكلما كانت المعلومات قديمة كلما كانت فائدتها اقل، إلا أن بعض المعلومات قد تبقى متوفرة في الوقت المناسب بعد فترة طويلة من نهاية فترة إعداد التقارير لحاجة بعض المستخدمين إليها في تحديد وتقييم الاتجاهات.
- ثانياً: الإفصاح المحاسبي.**

#### ١- مفهوم الإفصاح المحاسبي.

يعنى الإفصاح بشكل عام نشر المعلومات بأية وسيلة من وسائل الاتصال، وطبقاً لنظرية الاتصال فإن هناك المرسل والرسالة والمرسل إليه، وبمقتضى الإفصاح في المحاسبة يجب الاهتمام بعنصري الرسالة والمرسل إليه، ويقضى مبدأ الإفصاح الشامل بضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

ويُعرف الإفصاح المحاسبي بأنه تقديم البيانات والمعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة وصحيحة وملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات، بينما يرى البعض أن الإفصاح هو إجراء يتم من خلاله اتصال الوحدة بالعالم الخارجي وأن المحصلة النهائية للإفصاح إنما تتمثل في القوائم المالية والبيانات والمعلومات التي تظهر من خلالها، فهو يعنى أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها وأن تظهر القوائم المالية للشركة كافة المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية عن الشركة والتي تساعد على اتخاذ قراراتها الاقتصادية تجاه الشركة بصورة واقعية وحقيقية وان تتعهد الشركة بتقديم تلك المعلومات بصفة دورية.

وقد عرفت لجنة إجراءات المراجعة الأمريكية بأنه عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة ويتعلق ذلك بشكل وتنظيم وتصنيف المعلومات الواردة بالقوائم المالية ومعاني المصطلحات الواردة بها.

#### ٢- أنواع الإفصاح.

يمكن تصنيف الإفصاح من حيث الأهداف إلى ما يلي:

- الإفصاح الكافي. يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار فضلاً عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.
  - الإفصاح المناسب. هو الإفصاح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة.
  - الإفصاح الوقائي. يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي ويسمى بالإفصاح الوقائي (التقليدي).
  - الإفصاح التثقيفي. ظهر هذه النوع من الإفصاح أثر تزايد أهمية الملائمة حيث ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات كإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي والإفصاح عن سياسة الإدارة المتبعة الخاصة بتوزيع الأرباح والهيكل التمويلية للمؤسسة.
- ٣- مقومات الإفصاح المحاسبي.

يمكن إجمال مقومات الإفصاح المحاسبي فيما يلي:

- تحديد المستخدم للمعلومات المحاسبية. إن تحديد المستخدم للمعلومات المحاسبية يساعد في تحديد الخواص التي يجب توفرها في تلك المعلومات من حيث الشكل والمضمون، حيث أن مستخدمي المعلومات المحاسبية يختلفون في مستوي تفسيرهم للمعلومات، لذا يجب إعداد المعلومات من خلال تقرير واحد وفق نماذج متعددة من الاحتياجات أو تقرير مالي واحد متعدد الأعراض يلبي احتياجات المستخدمين، ويتمثل مستخدمي البيانات المالية في الآتي:
  - المستثمرين: يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثماراتهم، وتتطلب تلك الفئة معلومات تساعد في اتخاذ قرارات تتعلق بشراء أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمارات، ويحتاج المساهمين أيضاً إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على إجراء توزيعات أرباح.
  - العاملين: يهتم العاملون والمجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية واستقرار المنشآت التي يعملون بها، كما يهتم هؤلاء أيضاً

بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة المنشأة على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظيف.

○ المقرضين: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد إمكانية سداد قروضهم وفوائدها في مواعيد استحقاقها.

○ الموردين وغيرهم من الدائنين التجاريين: يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها وعلى عكس المقرضون فإن الدائنون التجاريون يركزون اهتمامهم على المنشأة في الأجل القصير.

○ العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المنشأة في الأجل الطويل.

○ الجهات الحكومية: تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبالتالي بأنشطة المنشآت المختلفة وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها.

○ الجمهور العام: تؤثر المنشآت على الجمهور العام بطرق متعددة، فمثلا قد تقدم المنشآت مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين وقد تساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المنشأة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.

● تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية. إن تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شأنه تحقيق خاصية الملائمة، حيث يستفيد المستخدم من المعلومات وتكسبه قدرة على التنبؤ وتساعده في اتخاذ القرارات.

وعلى الرغم من أن البيانات المالية لا تفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات، إلا أن هناك احتياجات مشتركة لهؤلاء المستخدمين فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال سوف تفي أيضا بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين.

## الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج.

توصلت الدراسة الي النتائج التالية:

- ان الاستثمار في العملات الرقمية بوضعها الراهن محفوف بالمخاطر.
- لا يوجد أي افصاح عن المعلومات المتعلقة بتعاملات العملات الرقمية.
- لا توجد اية لوائح او نظم تحكم سوق العملات الرقمية.
- لا توجد معايير واضحة لتقييم أسعار العملات الرقمية.
- يقوم سوق العملات الرقمية على المضاربة وليس على عوامل العرض والطلب.
- يوجد تخوف وحذر من غالبية الدول والمؤسسات المالية من العملات الرقمية.
- استطاعت العملات الرقمية الصمود خلال المرحلة السابقة، وبما يعني إمكانية نموها وصولها إلى مرحلة التبني الرسمي.

من خلال النتائج السابقة يتضح صحة الفرضية الاولى وهي وجود قصور شديد في مستوي الإفصاح الحالي عن تداولات العملات الرقمية للحصول على بيانات مالية تتمتع بالخصائص النوعية للبيانات المالية، وكذلك صحة الفرضية الثانية بوجود علاقة طردية بين مستوي الإفصاح المحاسبي وقرارات الاستثمار في العملات الرقمية، حيث انه كلما تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتداول تلك العملات ساعد ذلك قرارات الاستثمار في هذه الأصول الرقمية.

ثانياً: التوصيات.

- ضرورة قيام منصات تداول تلك العملات بنشر معلومات كافية عن حجم التداول ونوعه ومنطقته الجغرافية.
- العمل على وضع نظم لوائح تنظم عمل تلك السوق.

## المراجع.

أولاً: المراجع العربية.

- الباحث، عبد الله بن سليمان "النقود الافتراضية مفهومها وانواعها واثارها الاقتصادية" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد (١) يناير ٢٠١٧م.



- الجعبري، مجدي "الاستثمار في العملات الرقمية - مخاطر وافاق، دار فكرة للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٢٠.
- الزعابي، عبد الله ناصر عبيد "التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الاماراتي والمقارن" رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٨.
- الصيرفي، محمد "التجارة الإلكترونية" طبعة اولى، الإسكندرية، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع - ٢٠٠٥.
- النعيمي، مثنى وعد الله يونس "البتكوين نظام الدفع الالكتروني (النند للند) وحكمه في الشريعة الإسلامية" نسخة الكترونية، ٢٠١٨.

ثانيا: المواقع الالكترونية.

- <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/517116>.
- <https://bit-chain.com/2018/11/18/>.
- <https://admiralmarkets.com/ar/education/articles/cryptocurrencies/tadawol-alomlat-alraqamiya>.
- <https://ar.cointelegraph.com/bitcoin-for-beginners/what-are-cryptocurrencies>.
- <https://democraticac.de/?p=58064>.
- <https://www.bitcoinnews.ae/>.
- <https://ar.cointelegraph.com/ethereum-price-index>.